

بحث بعنوان

## العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، يونيو ٢٠٠٩، العدد ٢٠، ص ١٧٥ - ٢٠٨  
إعداد

د. ظاهر القشي  
قسم المحاسبة  
وأستاذ المحاسبة المساعد

أ. د. عبد الناصر نور  
عميد كلية الأعمال  
وأستاذ المحاسبة

أ. د. محمد مطر  
عميد الدراسات العليا  
وأستاذ المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا  
عمان - الأردن  
تم إلقاءه في

المؤتمر العلمي الثالث "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على إقتصاديات الدول

"التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة

الاسراء، الأردن ٢٨-٢٩-٤-٢٠٠٩

## العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص. لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على آراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد به على المنهج التحليلي حيث نظم الباحثون استنباهه متخصصة لرصد آراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنت ومن ثم تم تحليل نتائجها.

تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وان هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على انه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقوا على إيقاف التعامل بها، وأبدو كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأخيرا فان الباحثين يعتقدون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات.

### **The interrelationship between fair value standards and global financial crisis**

#### **Abstract**

The current study aims at exploring the reason that stands behind the current international financial crisis, examining the claim of blaming fair value accounting standards, and exploring all procedures taken by IASB, and FASB in this regard.

To achieve the objectives of the study, the researchers used two methodologies: First, **descriptive**, and which was achieved via exploring experts' opinions regarding the financial crisis, and second, **analytical**, and which was achieved via distributing questionnaire via on-line blog.

The results obtained are: (a) this crisis is unique in its type and quantity, (b) all sectors will be affected by this crisis due to the fact that all banks are the main sectors affected by this crisis, and play main role for lending, (c) there is conflict among economists about the crisis reasons and impact, however; all agreed that fair value accounting standards were not the cause behind the financial crisis, (d) all agreed to keep on using fair value and that both IASB and FASB will be able to handle the crisis, and finally (e) the researchers believe that both ethical crisis on the one hand and economic and political monopoly by USA, on the other hand, are the main reasons behind the international financial crisis

### المقدمة:

لقد شهد العالم مؤخراً أزمة مالية عالمية غير مسبوقة في الآثار والنتائج، وباتت محط أنظار الجميع، وبدأ الكل بمن فيهم المحللون الاقتصاديون ينظر بشكل جعل الجميع في حيرة من أمرهم، وبدأت التساؤلات تتهمر كالمطر ومن قبل الجميع، كيف حدثت هذه الأزمة؟ ومن المسئول عنها؟ ومتى تنتهي؟ وما الآثار المستقبلية المتوقعة لها؟ هل ستؤدي إلى كساد؟ هل سيتأثر العالم العربي بها؟ وما هو الحل؟ والخ.....

نظراً لتشعب أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية فقد اختار الباحثون خوض جانب واحد من جوانبها فقط كثر عليه الجدل مؤخراً وهو اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، ووقفت مجالس معايير المحاسبة جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك تكاتف كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن تلك المعايير وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة من الاتهامات الموجهة لها.

وانطلاقاً من الجدل العالمي القائم حول مسؤولية معايير محاسبة القيمة العادلة عن هذه الأزمة المالية العالمية، فقد تبادر لذهن الباحثين تساؤل مهم مفاده: ما هو أثر معايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية؟، ومن الجدير ذكره بأنه لم تقم أي دراسة لغاية إعداد هذا البحث بالإجابة عن هذا السؤال بشكل علمي مدروس. للمضي في المحاولة على إجابة السؤال الرئيس للبحث والخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة فقد اتبع الباحثون الآلية التالية:

- ١ - الاطلاع على جميع حيثيات هذه الأزمة العالمية منذ نشوئها ولغاية إعداد هذه الدراسة.
- ٢ - متابعة أحداث وتسلسل الاتهامات الموجهة إلى معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، ورصد الآراء المؤيدة والمخالفة.
- ٣ - سرد الإجراءات المتخذة من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بخصوص الأزمة المالية العالمية.
- ٤ - استكشاف آراء الخبراء من أكاديميين ومهنيين بخصوص أسباب وآثار الأزمة المالية وتداعياتها المحاسبية وذلك من خلال استبانته صممت لهذا الغرض وتم تعميمها بشكل إلكتروني من خلال الموقعين التاليين وهما:

- منتدى دليل المحاسبين

(<http://www.jps-dir.com/Forum>)

وتم وضع الاستبيان بشكل الكتروني مباشر في مدونة احد الباحثين

### أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١ عرض التسلسل التاريخي لحدوث الأزمة، وتحليل وتقييم أسباب نشوئها وتداعياتها.
- ٢ عرض الآراء المختلفة التي تجاذبت القيمة العادلة وعلاقتها بتلك الأزمة ورصد الآراء المؤيدة والمعارضة في هذا المجال..
- ٣ عرض جميع الإجراءات والتدابير المتخذة بسبب تداعيات تلك الأزمة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) خلال العام الحالي ٢٠٠٨.
- ٤ الوقوف على آراء الجهات ذات العلاقة بحقل المحاسبة في الوطن العربي حيال القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.
- ٥ الخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتضح من الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة ليست بسيطة وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصاً أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق، وقد بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور.

لقد بدأ العديد من رموز الاقتصاد جنبا إلى جنب مع رموز السياسة بكيل الاتهامات لمعايير القيمة العادلة وبأنها السبب الرئيسي وراء هذه الأزمة، ومن هذه الحقيقة فإن الباحثين يسعون لمعرفة الأثر الحقيقي لمعايير القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية.

بناء على ما تقدم فلقد تم صياغة أسئلة البحث الرئيسة كما يلي:

- ١ هل كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية؟

- ٢ هل تتفق آراء عينة الدراسة حول طبيعة الإجابة عن التساؤل المطروح أعلاه؟

٣ - وبناء على ما تقدم هل يتوجب النكوص أم لا عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة؟

### أهمية الدراسة:

يمكن استنباط أهمية الدراسة من أهمية الأزمة التي حصلت، فهذه الأزمة لها وقع وأثر لا يستهان به ليس فقط على الاقتصاد العالمي ككل، بل على اقتصاد الدول العربية ومنها الأردن كذلك، وسيكون لها نتائج وخيمة قد تؤدي إلى ركود اقتصادي كبير، مما قد ينعكس سلباً على جميع جهود الدول في حل مشاكل البطالة والفقر، أي قد تؤدي إلى تفاقم تلك المشاكل بشكل أسوأ مما هي عليه. والأمر الذي لا يقل خطورة البدء بالتشكيك بالنظام الرأسمالي، والذي إن تم إلغاؤه سوف يرافقه إلغاء انجازات كبيرة تمت تحت ظله. مما هو ملاحظ أنه قد يكون هناك أسباب عديدة ولدت هذه الأزمة، وحيث أن هذه الدراسة تتناول أحد الأسباب الموجه إليها إصبع الاتهام "معايير القيمة العادلة"، فإن استطاعت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي لها، وسواء وجدت أن الاتهام صحيح أو خاطئ، ففي كلا الحالتين سيكون لها أهمية لا يستهان بها، فإن وجدت الاتهام باطلاً تكون بذلك قد حيدت هذا السبب ودعت الجميع إلى البحث عن السبب الحقيقي الذي أدى لهذه الأزمة العالمية، وأما إن وجدت الاتهام صائباً فستجعل الجميع يصب جل مجهوده نحو إيجاد حلول ناجعة لمعالجة مواطن الضعف في المعايير الخاصة بالقيمة العادلة.

### فرضيات الدراسة:

- ١ - كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية.
- ٢ - لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدرء الماليون، المدققين، والوسطاء الماليون) حول ما إذا كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية.
- ٣ - يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة.
- ٤ - لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدرء الماليون، المدققين، والوسطاء الماليون) حول ما إذا يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة.

## محددات الدراسة:

نظرا لحدثة الموضوع الدراسة فان هناك عددا من المحددات التي قد يكون لها اثر مباشر أو غير مباشر على نتائجها، واهم هذه المحددات ما يلي:

١ حدثت الأزمة المالية العالمية، وعدم استكمال وضوح ملامحها حتى الآن سواء من حيث أسبابها أو من حيث تداعياتها المالية والاقتصادية.

يعد هذا المحدد من أهم المحددات، فلغاية هذه اللحظة لم يتمكن أي احد من تحديد أسباب الأزمة، وكيفية نشوؤها، وكل ما يقال في هذا الأمر عبارة عن تكهنات تساهم للأسف بازدياد الغموض يوما بعد يوم، ويصبح من الصعب الاستناد على رأي أي محل اقتصادي أو مالي.

٢ سياسة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية)

من الملاحظ بأن هذه الأزمة حدثت في ظل سياسة القطب الواحد، حيث كانت الولايات المتحدة هي من تسبب في الأزمة لتقوم بعد ذلك بتصدير أثارها الجسيمة إلى بقية أنحاء المعمورة، إذ وكما هو ملاحظ فإن جميع اقتصاديات الدول اقتصاديات تابعة للقطب الواحد، وبالتالي فان تأثرها أمرا لا مفر منه.

٣ عدم وجود دراسات سابقة

إذ لغاية إعداد هذه الدراسة لا يوجد أي دراسات سابقة في متناول اليد يمكن الاستناد على نتائجها والمضي من حيث انتهت.

٤ تعارض آراء أصحاب الاختصاص:

تفاوت وتعارض الآراء بين أصحاب الاختصاص بخصوص اتهام معايير القيمة العادلة، وهذا يولد معضلة لا يستهان بها، حيث ساهم هذا التعارض في جعل الأمر أكثر غموضا وبدا كأن الكل يكيل الاتهامات للآخر.

## منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال التطرق لكل من الآراء العالمية حول نشوء الأزمة، وموقف وإجراءات كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بهذا الخصوص.

## مجتمع وعينة الدراسة:

لقد تم انتقاء عينة الدراسة من بين جميع أصحاب الاختصاص في حقول المحاسبة من مختلف بلدان الوطن العربي، وذلك من خلال منتديات المحاسبة المتخصصة (منتدى محاسبة دوت نت، ومنتدى دليل المحاسبين) وتوجيههم لملء الاستبيان الموضوع في مدونة احد الباحثين الالكترونية على موقع (<http://wordpress.com>)

## أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوبين لجمع البيانات:

### أولاً: البيانات الأولية:

لقد اعتمد الباحثون على جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبيان) والتي تم إعدادها وفقاً لمشكلة وعناصر وفرضيات الدراسة.

### ثانياً: البيانات الثانوية:

لقد استعان الباحثون ولغاية جمع هذه البيانات بكل ما استطاعوا أن يصلوا إليه من كتب ودوريات ومجلات بالإضافة إلى محركات البحث عبر شبكة الإنترنت، وخصوصاً موقعي مجلس معايير المحاسبة الدولية ([www.iasb.uk](http://www.iasb.uk)) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ([www.fasb.org](http://www.fasb.org))

## الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لقد تم استخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي من أجل تحليل البيانات وذلك باستخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، حيث تم ذلك من خلال البرنامج الإحصائي (ssps).

كما تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة One-Sample (T) Test من أجل اختبار الفرضية الأولى، وكما تم استخدام اختبار التباين الثلاثي (ANOVA) من أجل اختبار الفرضية الثانية.

منذ بداية فبراير ٢٠٠٧ بدأت الولايات المتحدة تشهد ارتفاعاً كبيراً في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدى إلى أولى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة، ومن ثم في يونيو ٢٠٠٧ اعتبر بنك الاستثمار الأمريكي Stearns Bear، أول بنك كبير يُعاني من خسائر قروض الرهن العقاري، وفي أغسطس ٢٠٠٧ قام البنك المركزي الأوروبي بضخ ٩٤,٨ مليار يورو من السيولة، وضخت الخزينة الفدرالية الأمريكية من جانبها ٢٤ مليار دولار، كما تدخل العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري، وفي سبتمبر ٢٠٠٧ قام بنك إنجلترا بمنح قرض عاجل إلى مصرف Northern Rock لتجنيبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأميمه، وفي أكتوبر ٢٠٠٧ أعلن مصرف يو بي إس السويسري عن انخفاض قيمة موجوداته بـ ٤ مليار فرنك، وفي يناير ٢٠٠٨ قامت الخزينة الفدرالية الأمريكية بتخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى ٣,٥٠%، وهو إجراء وصفه الخبراء بأنه ذو بُعد استثنائي، وفي مارس ٢٠٠٨ قالت الخزينة الفدرالية الأمريكية إنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى، وفي نفس الشهر أعلن البنك الأمريكي العملاق Chase JP Morgan عن شرائه لمصرف Bear Stearns، الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية، وفي يوليو ٢٠٠٨ اشتد الضغط على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mae الأمريكيتين المتخصصةتين في إعادة تمويل القروض العقارية، وقامت الخزينة الأمريكية بالإعلان عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري، وأخيراً وتحديداً في بداية أغسطس ٢٠٠٨ قامت البنوك المركزية الرئيسية في العالم بضخ عشرات المليارات من الدولارات، لمساعدة البنوك التي تعاني من نقص في السيولة، بعد أن اتضح أن الأزمة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة، قد فرضت نفسها على الجميع.

من الملاحظ أن الجميع قد تأثر بهذه الأزمة سواء دول العالم المتقدم، أو الدول النامية، وأكثر ما يمكن وصفه بكلمات بسيطة عن هذه الأزمة ما صرح به الباحث الفرنسي طوماس غينولي في ٢٠٠٨/١١/١٨ لشبكة الأخبار CNN حين وصف الأزمة بـ "فإنّ ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو، فكيف ذلك؟ تخيلوا أنّ هناك صفين من الدومينو تمّ وضعهما إلى جانب بعضهما البعض، وهناك صف آخر من الدومينو تمّ وضعه خلفهما: الصفان الأماميان يقعان، وكرّد فعل تتابعي يسقط البقية" ([www.cnn.com](http://www.cnn.com))



## الآثار والتداعيات المالية والاقتصادية للأزمة

لقد حاول العديد من الباحثين والخبراء بيان تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية، وقد قسم بعض الخبراء التداعيات الإقليمية إلى قسمين كما يلي: (مطر، محمد ٢٠٠٨)

أولاً: الدول الخليجية كانت من كبار المتضررين من ذيول الأزمة من عدة نواحي أهمها:

١. هبوط حاد في أسعار النفط بنسبة تصل إلى ٦٧% تقريباً. مما انعكس في صورة عجز على موازنتها للأعوام التالية.

٢. لقد تكبدت الصناديق السيادية لتلك الدول خسائر كبيرة يقدرها الخبراء بحوالي ٥٠% من قيمة استثماراتها فيها في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا والتي تقدر بحوالي ٣ تريليون دولار.

٣. هبوط حاد في أسواق الأسهم تراوح من ٥٢% في السعودية وحوالي ٧٢% في دبي.

ثانياً: نتائج وتداعيات الأزمة على الأردن

### أ- الجوانب الايجابية

١. هبوط أسعار النفط مما سيخفض قيمة فاتورة النفط بحوالي ٥٠% وهذا سيمكن من كبح معدل

التضخم الحالي وهو حوالي ١٥% ليصبح في حدود ٦%-٧% كما أن ذلك سيخفض من تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي حيث تشكل كلفة النفط حوالي ٤٠% من تكلفة هذا الإنتاج.

٢. ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني ستنعكس بالإيجاب على قيمة الدينار الأردني والذي سيؤدي بدوره إلى اثر ايجابي بتخفيض قيمة المديونية الخارجية وكذلك على تخفيض قيمة الواردات من أوروبا وان كان سيزيد قيمة الواردات من اليابان ودول شرق آسيا.

٣. انخفاض محتمل في معدل التضخم من ١٥% - ٧% تقريباً.

### ب- الجوانب السلبية

١. سيصاب الاقتصاد الأردني كغيره بعدوى الركود وبعوى شح السيولة.

٢. التداعيات التي أصابت البورصة والتي أدت إلى هبوط حاد في أسعار الأسهم فهبطت بنسبة ٢٥% كما أن ما يزيد من ربع الشركات المدرجة في البورصة تقل أسعارها السوقية عن القيمة الاسمية لأسهمها، كما ترتب عليه هبوط في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل حوالي ١٠ بليون دينار.

٣. بخصوص النتائج المتوقعة وغير المعلنة حتى الآن على المصارف العاملة في الأردن تشير الإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي بأن القيمة الإجمالية للودائع المصرفية خلال الشهور السبعة الأولى من هذا عام ٢٠٠٨ بلغت حوالي ١٨ مليون دينار وارتفاع بنسبة ١١,٧% عما

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

كانت عليه خلال الفترة نفسها عام ٢٠٠٧، لكن التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنك خلال الفترة نفسها ارتفعت بنسبة ١٧,٦% حيث وصلت إلى ١٣,٣ بليون دينار أي أن التسهيلات الممنوحة نمت بمعدل أعلى من نمو الودائع، وقد كان ٢٠% منها للقطاع العقاري.

٤. قيمة الشيكات المرتجعة حوالي ١,٤ بليون دينار ونسبة تعادل ٥% من قيمة الشيكات المتداولة.  
٥. من المحتمل أن تخفض الأزمة قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن ما لم تبذل جهود مكثفة وحوافز تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية والأوروبية.

٦. ربما تخفض الأزمة من قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، فمع أن القيمة الإجمالية لهذه المنح بلغت خلال الشهور الثمانية الأولى من هذا العام ٤٨٠ مليون دينار إلا أن الهزة التي أصابت اقتصاديات الدول المانحة قد تؤثر على قيمة المنح الموعودة في العام القادم وما يليه، وإذا ما تحقق ذلك فإن العجز الحالي للموازنة والبالغ ٧٢٤ مليون سيرتفع بدلا من الآمال المبنية على تخفيضه ليصبح ٦٨٨ مليون دينار.

٧. قد تخفض الأزمة وتداعياتها تحويلات المغتربين الأردنيين خصوصا من يعمل منهم في دول الخليج.

٨. ارتفاع متوقع في نسبة البطالة ينتج عن إعادة متوقعه لهيكله بعض الشركات وكذلك هجرة معاكسة للعمالة الأردنية العاملة في دول الخليج.

وقد أوصى (مطر) بعدد من الوسائل المقترحة لاحتواء الأزمة في الأردن، التي يمكن تلخيصها بما يلي:

١. انتهاج سياسة الشفافية والإفصاح سواء من جانب إدارات المصارف أو من جانب البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية والمؤسسات الحكومية ذات الصلة وإطلاع الجمهور على حقيقة تداعيات الأزمة على الأردن من أجل كسب الثقة.

٢. تثمين السياسة المعلن عنها بضمان الودائع المصرفية حتى نهاية العام القادم ٢٠٠٩ على أمل أن يعاد تأكيد هذه السياسة مستقبلا إذا ما دعت الحاجة لذلك.

٣. تشجيع الاندماج بين البنوك الصغيرة.

٤. المضي في انتهاج السياسة التحفظية التي يمارسها البنك المركزي في الرقابة على البنوك وذلك بقصد الحد من ممارستها للأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة، وكذلك التشدد في تحقق عنصر كفاية رأس المال فيها Capital Adequacy وبما يتفق مع متطلبات اتفاقية بازل (٢).

٥. إعادة النظر في بعض الأساليب التي تتبعها هيئة الأوراق المالية في الرقابة على عمليات التداول في البورصة وبالقدر الذي يحد من عمليات المضاربة غير المسؤولة التي يمارسها بعض المتعاملين في السوق وهي أساليب تقوم في معظمها على بث الإشاعات المبنية على أخبار خاصة Insider Information مسربة لهم من بعض مجالس إدارات الشركات والتي أشاعت لدى المتعاملين في البورصة ما يعرف بغريزة القطيع Sheep Distinct.

٦. الحد من تداعيات أسلوب البيع بالهامش.

٧. إجراء دراسة معمقة لإمكانية تخفيض أسعار الفائدة وبشكل يوازن من جهة بين خلق فرص جديدة لتشجيع الاستثمار وبما لا يؤدي إلى استفحال معدلات التضخم من الجهة الأخرى.

٨. أن يستيقظ الحس الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية لدى مجالس إدارات الشركات التي ترقب عن كثب تهاوي أسعار أسهمها دون أن تحرك ساكنا فيما يتوجب عليها أن تمارس الحق الذي منحه لها القانون وهو شراء من (٥-١٠%) من أسهمها في نطاق الحصة المتاحة لها من أسهم الخزينة.

٩. أن يستيقظ أيضا الحس الاجتماعي لدى من يفترض بهم أن يكونوا صناع سوق " Market Makers" والذين يمارسون حاليا كغيرهم سياسة المضاربة بأجلى صورها.

بينما بين آخرون أن تداعيات الأزمة سوف تتمحور وبشكل عالمي بالتالي: (الأعرج، عدنان ٢٠٠٨)

١. التأثير السلبي على عمليات الإنتاج نظراً لاضطراب عمليات توفير السيولة.

٢. انتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة، حيث أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الأزمة المالية يمكن أن تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم، وتوقع أن يفقد عشرون مليون شخص وظائفهم نهاية عام ٢٠٠٩. وأوضح أن تقديرات المنظمة إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من ١٩٠ مليون شخص عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ ملايين نهاية العام المقبل. كما أضاف أن هذه أول مرة في التاريخ يصل فيها عدد العاطلين إلى هذا الرقم.

٣. ومن المتوقع أن يترتب على الأزمة الاقتصادية أزمة عالمية أهم مظاهرها حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية وثقافية.

٤. وقد بين الأعرج أن الشرق الأوسط تمكن من تجنب الأثر المباشر للأزمة المالية العالمية، حيث لم يتجاوز الأموال التي تعرضت للشطب حتى الآن ٢٠٠ مليار دولار.

وقد أوضح الأعرج بأن هناك عدد من المخاوف والتهديدات التي تواجه الأردن لخصها بما يلي:

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

١. عدم ثبات الاستثمارات الأجنبية المتركة في السوق المالي. وقد يضطر المستثمرون الأجانب للإنسحاب المفاجئ في أية لحظة لمعالجة خسائر استثمارات أو إفلاسات في أماكن أخرى. الأمر الذي سيؤثر سلبا على السوق المالي.
٢. أن المصارف الأردنية حتى لو لم تتأثر بشكل مباشر بأزمة المصارف العالمية فإننا سننأثر بتداعياتها خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المحافظ الاستثمارية الخارجية".
٣. ركود الاستثمارات العقارية أو التباطؤ أو حتى التوقف في سلسلة من المشاريع الكبرى التي جرى التركيز عليها في السنوات الماضية.
٤. الخوف من تراجع الصادرات الأردنية في المرحلة المقبلة جراء الكساد في الأسواق الأمريكية والدولية ، فإن الكساد المحلي لن يسمح بالتعويض خصوصا وأن الصناعات الأردنية المصدرة مبنية على أساس التصدير أصلا . فهي غير متنوعة وعالية الكلفة بالنسبة للمواطن الأردني وفي محاضرة له قدمها الخبير الاقتصادي (طلال أبو غزالة، ٢٠٠٩)، في الورشة التي نظمها المركز الثقافي الملكي وملتقى طلال أبو غزالة للأعمال، بين بأن أهم تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي عصفت أخيرا بعالم الأعمال ما يلي:

١. إن تداعيات هذه الأزمة قد تجاوزت حدود الأزمة المالية إلى مراحل تحول جذري في العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وفكريا قد تستمر إلى عشر سنوات قادمة.
٢. أن هذه الأزمة انتقلت من السوق المالية الوهمية إلى السوق المالية الحقيقية، إذ بدأت تضرب الاقتصاد الحقيقي وهو ما يدعو إلى القلق.
٣. أن حجم الأثر المالي للأزمة يقدر بنحو ألف تريليون أي ما يعادل (كوادر ليون) دولار.
٤. أن المشتقات المالية والتي تقدر بحوالي ٤٩٥ مليون تريليون دولار كانت من أبرز أسباب الأزمة.

٥. ومن أهم النتائج المتوقعة للأزمة ظهور قوى اقتصادية عظمى ستحل قريبا محل الدول الصناعية الكبرى (مجمع السبع الكبار) وهي دول (البرايك) ممثلة بالبرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وكوريا؟

من جانبه يشير **Israel Shaked (٢٠٠٩)** "أستاذ تمويل واقتصاد في جامعة بوسطن، والمدير التنفيذي لشركة ميتشل شيك في الولايات المتحدة الأمريكية" في مقالته "Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms" بأن أهم ملامح الأزمة تمثل بموجة

الاندماجات التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية العملاقة، ويشير الكاتب بأنه قبل المضي بتفحص الأمور يجب أن نفهم عدد من الأمور المهمة ويلخصها بما يلي:

أولاً: معرفة الأسباب الأساسية للأزمة:

يشير أن الأسباب الرئيسية للأزمة تمثلت بـ:

١. الإفراط بمنح القروض وبشكل غير مدروس

٢. عدم إيلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية

٣. تجاهل التقارير التي كانت تشير على مر ثلاث سنوات قبل حدوث الأزمة إلى أن هناك خلل في

السياسات الائتمانية المتبعة

٤. عدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة توقف الأسواق المالية عن نشاطها والاحتياط لذلك عند حدوثه

ثانياً: ضرورة تحديد ماهية الشركات التي ستتأثر بالأزمة، والكيفية:

يشير الكاتب وبغض النظر عن الشركات التي ستتأثر بالأزمة بأنه يجب فهم عدد من الأمور المهمة التي

تساعد في تجنب الشركات تداعيات الأزمة والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

١. التفريق بين الإفلاس والعجز عن تسديد الالتزامات

٢. تحديد التحديات التي تواجه الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية

٣. تحديد الآليات والإجراءات الضرورية لتحليل ظروف الشركة المالية

ومن جانبه يشير Samuel Maizel (٢٠٠٩) "نائب رئيس مجموعة التمويل للخدمات الصحية في لوس

أنجلس" في مقالته "The financial crisis facing America's hospital industry" بأن قطاع المستشفيات

في الولايات المتحدة الأمريكية من أهم القطاعات التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ويوضح ذلك التأثير بما

يلي:

١. عجز المستشفيات في الوقت الحاضر وخصوصاً تلك المستشفيات غير الربحية عن الحصول على

الخدمات الائتمانية من البنوك وذلك لتغطية حاجاتها الصحية الضرورية

٢. عدم قدرة المستشفيات عن إحداث تخفيض بالتكلفة من منطلق أن أي تخفيض سيكون له انعكاس

سلبي على نوعية الخدمة الصحية المقدمة

٣. عدم قدرت المنتفعين (المرضى) عن سداد المستحقات عليهم للمستشفيات من منطلق أن نظام

التأمين قد تأثر بالأزمة، وبالتالي سيكون لذلك وقع سيء ومباشر على إيرادات المستشفيات مما

يشكل عائق كبير على قدرتها بالإيفاء بالتزاماتها

٤. سوف تؤدي الأزمة على تسريح العديد من طواقم المستشفيات والذي بدوره سينعكس سلبا على جودة الخدمة المقدمة

ومن جانبه يشير **Moises Naim** (٢٠٠٩) "رئيس محررين مجلة السياسات الأجنبية" في مقالته " An Intellectual Bailout" إن الأزمة المالية العالمية أثرت وبشكل مباشر على علم الاقتصاد، بل أنها نفت حقيقة أن هناك علم اقتصاد، حيث ينتقد الكاتب الاقتصاديين بشدة ويدلل على تخبطهم في ظل هذه الأزمة بالأمور التالية:

١. لم يستطيعوا ولغاية الآن معرفة أو تحديد أسباب الأزمة بشكل دقيق
٢. جميع الدلائل تشير أن الأزمة الحقيقية ليس فيما حصل بل الأزمة الحقيقية هي التي أحاطت بعلماء الاقتصاد أنفسهم، حيث أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنه اخطأ عندما توقع مسبقا أن الأزمة المالية لن تستمر لفترات طويلة
٣. محاولة البنوك بإلقاء اللوم على القطاعات الأخرى وتبرئة نفسها
٤. التخبط غير المسبوق بإلقاء اللائمة على بعضهم البعض وعدم وجود جهة تتحمل المسؤولية
٥. تأثر بنك أمريكا بالأزمة رغم انه يعد من اكبر واكوي البنوك
٦. إلقاء اللوم دون حذر على السياسات المالية وبالأخص على معايير المحاسبة والتي هي أصلا جهات مستقلة غير ربحية لا تسعى إلا للوصول إلى شفافية عالية

#### الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة. وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضوا من أعضاء الكونجرس آل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيق آل (FAS, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقا معارضا وبدعم من (SEC و FASB، IASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء لذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة

Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضاً عن أسلوب Mark- Market. (مطر، ٢٠٠٩)

وبعد أن تتبع الباحثون ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديهم قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس إيجابياً على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهم على ذلك بأن كلا المجلسين اتخذتا خطوات مكثفة واصلتا عدد ضخم من الإجراءات والتصرّيات والفعاليات يمكن تلخيصها باختصار بالتالي:

١ - في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للآزمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسسية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل. (www.iasb.org)

٢ - في ١٦/٩/٢٠٠٨ واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناطق بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطاً بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة. وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جداً بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF". (www.iasb.org)

٣ - في ٣١/١٠/٢٠٠٨ اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP. (www.iasb.org)

٤ - في ٣/١١/٢٠٠٨ أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في ١٤/١١/٢٠٠٨ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذلك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسان بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا. (www.iasb.org)

٥ - وفي ١١/١١/٢٠٠٨ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في ١٥/١١/٢٠٠٨ وانطلاقا من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمة المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فإن المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناهضة لمهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين:

**الفقرة الاولى: دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان:** حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من ١٠٠ دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة لازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيدة من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين والذي أشار إلى أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون انه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة



### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى انه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وانه يصار الآن إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

**الفقرة الثانية: مسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB:** حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقاً من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به. (www.iasb.org)

٦ في ٢٠٠٨/١١/١١ وبناء على الدعوة الموجهة في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلاً Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديداً ٢٠٠٨/١١/١١ ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:

أ - إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرقابة.

ب - إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن نستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

ج - لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.  
د - يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى:

١. أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

٢. أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

هـ - لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

١. تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا.

٢. تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

و - لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

ز - إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

٧ - في ٢٠٠٨/١١/١٤ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا. (www.iasb.org)

### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة (في منتدى دليل المحاسبين)، والبالغ عدده ٢٣٦ شخصاً، من الفئات التالية:

- ١ -مدققو الحسابات ، والبالغ عددهم ١٤٠ مدققاً.
- ٢ -المدراء الماليون (في منتدى دليل المحاسبة)، والبالغ عددهم ٦٦ محاسب.
- ٣ -الوسطاء الماليون (في منتدى دليل المحاسبة)، والبالغ عددهم ٣٠.

### توزيع عينة الدراسة:

نظراً لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة والبالغ عددها ٢٣٦، فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية.

وكما يبين الجدول رقم (١) فقد بلغ عدد المستجيبين من المدققين ١١٠ مدققاً ونسبة ٧٨ % من أصل ١٤٠ مدققاً، وبلغ عدد المستجيبين من المدراء الماليين ٥١ فرداً ونسبة ٧٧,٣ % من أصل ٦٦ فرداً، وبلغ عدد المستجيبين من الوسطاء الماليين ١٧ فرداً ونسبة ٥٦,٧ % من أصل ٢٥ فرداً. وبلغ عدد المستجيبين الإجمالي ١٧٨ فرداً ونسبة ٧٥,٤ % من أصل ٢٣٦ فرداً وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة

### جدول رقم (١)

#### توزيع عينة الدراسة

المجموع	الوسطاء الماليون	المدراء الماليون	المدققون	
٢٣٦	٣٠	٦٦	١٤٠	العينة
١٧٨	١٧	٥١	١١٠	المستجيبون
%٧٥,١	%٥٦,٧	%٧٧,٣	% ٧٨	نسبة الاستجابة

وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

مقياس تحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى الموافقة
١	عالية جدا
٢	عالية
٣	متوسطة
٤	ضعيفة
٥	معدومة

كما تم وضع مقياس ترتيبى لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابى مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبى للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابى

الوسط الحسابى	الأهمية	مستوى الموافقة
١ - أقل من ١,٧٥	دائماً	عالية جدا
١,٧٥ - أقل من ٢,٥	غالباً	عالية
٢,٥ - أقل من ٣,٢٥	أحياناً	متوسطة
٣,٢٥ - أقل من ٤	نادراً	ضعيفة
٤ - ٥	على نحو معدوم	معدومة

خصائص عينة الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أدناه بأن المستوى التعليمى لمدققى الحسابات، والمدراء الماليين، والوسطاء الماليين يعد مرتفعاً، حيث كانت الأكثرية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته ٧٦% من إجمالى عينة مدققى الحسابات، و ٧٢% من إجمالى عينة المدراء الماليين، و ٧١% من إجمالى عينة الوسطاء الماليين، ونستطيع القول بأن أكثر من ٩٦% من عينة الدراسة بشكل إجمالى يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على إجابة أسئلة الاستبانة، وخصوصاً أن ٢٩% من المدققين يحملون شهادات مهنية، ونسبة مماثلة من الوسطاء الماليين بينما بلغ ٩% فقط من المدراء الماليين ممن يحملون شهادات مهنية.

كما يظهر الجدول أيضاً نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ من أقل من سنة وتنتهى إلى (١٠) سنوات فأكثر. حيث بلغت أعلى نسبة ٤٢% للفئة التي تقع بين ٤ - أقل من ١٠ سنوات لفئة مدققى الحسابات، في حين بلغت أعلى نسبة ٦٧% للفئة التي تقع بين ١٠ - أكثر من ١٠ سنوات لفئة المدراء الماليين، وبلغت أعلى نسبة ٧١% للفئة التي تقع بين ١٠ - أكثر من ١٠ سنوات لفئة

العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

الوسطاء الماليون، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

**جدول (٤)**

**المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة**

الخاصية		المدراء الماليون		المدققين		الوسطاء الماليون
التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
<b>١. المؤهل العلمي</b>						
أ. دبلوم	١	%١	٥	%١٠	—	—
ب. بكالوريوس	٨٤	%٧٦	٣٧	%٧٢	١٢	%٧١
ج. دراسات عليا	٢٥	%٢٣	٩	%١٨	٥	%٢٩
<b>المجموع</b>	<b>١١٠</b>		<b>٥١</b>		<b>١٧</b>	
<b>٢. حملة الشهادات المهنية ممن يحملون الشهادات الجامعية</b>						
د. شهادات مهنية	٣٢	%٢٩	٤	%٩	٥	%٢٩
<b>٣. عدد سنوات الخبرة</b>						
أ. أقل من سنة	٨	%٧	١	%٢	—	—
ب. ١ – أقل من ٤ سنوات	٢٧	%٢٥	٥	%١٠	١	%٦
ج. ٤ – أقل من ١٠ سنوات	٤٦	%٤٢	١١	%٢٢	٤	%٢٤
د. ١٠ – أكثر من ١٠ سنوات	٢٩	%٢٦	٣٤	%٦٧	١٢	%٧١
<b>المجموع</b>	<b>١١٠</b>		<b>٥١</b>		<b>١٧</b>	

للتعرف على اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية ، تم تصنيف موافقة أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من عالية جدا إلى معدومة، ويبين الجدول رقم (٥) اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على معالجة الازمة المالية العالمية:

العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

**جدول رقم (٥) الوسط الحسابي**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي			
		مدققو الحسابات	المدراء الماليون	الوسطاء الماليون	الكل
١	إن استخدام القيمة العادلة كمنهج لقياس قيم الأصول والاستثمارات العقارية لم يكن السبب الأهم لحدوث الأزمة المالية العالمية	١,٩٧ عالية	٢,٠٢ عالية	١,٥٣ عالية جدا	١,٩٤ عالية
٢	القيمة العادلة كمنهج لقياس الأصول المالية والاستثمارات العقارية ليست المسؤولة عن حدوث الأزمة وإنما كانت ضمنية لتلك الأزمة	١,٨٦ عالية	١,٩٨ عالية	٢ عالية	١,٩١ عالية
٣	المسؤول الأكبر عن حدوث الأزمة المالية العالمية هو الفساد الإداري والأخلاقي وليس معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة وتطبيقها في إعداد القوائم والتقارير المالية	١,٨٣ عالية	١,٧٨ عالية	١,٩٤ عالية	١,٨٣ عالية
٤	في حال عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول الأصول لا يتوجب استخدام السعر السوقي لقياس القيمة العادلة وإنما يتوجب استخدام القيمة المخصومة للتدفقات النقدية كأساس للقياس.	١,٩٢ عالية	١,٩٢ عالية	١,٧٧ عالية	١,٩١ عالية
٥	انه لشيء عادل أن يتحمل المستثمرون حالياً في السوق المالي الخسائر الجسيمة الناجمة عن هبوط أسعار أسهم الشركات وذلك مقابل المكاسب الكبيرة التي سبق وان حققوها بسبب المبالغة غير المبررة في القيم العادلة لأصول تلك الشركات	١,٥٦ عالية جدا	١,٧١ عالية جدا	١,٦٥ عالية جدا	١,٦١ عالية جدا
٦	يرى البعض أن علاج الآثار الجسيمة للأزمة المالية العالمية يتطلب الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة في قياس الأصول وعدم الرجوع لمنهج التكلفة التاريخية	١,٦٢ عالية جدا	١,٧٧ عالية	١,٥٣ عالية جدا	١,٦٥ عالية جدا
٧	استخدام منهج القيمة العادلة في قياس أداء صناديق التحوط لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	٢,٣ عالية	٢,٤٥ عالية	٢,٣٥ عالية	٢,٣٥ عالية
٨	استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة عن المشتقات المالية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	٢,٣٧ عالية	٢,٥٣ عالية	٢,٧٧ متوسطه	٢,٤٦ عالية
٩	استخدام منهج القيمة العادلة في المحاسبة عن البنود خارج الميزانية لم يكن احد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية	٢,٢٣ عالية	٣,١٠ متوسطه	٢,٨٢ متوسطه	٢,٥٣ متوسطه
١٠	تعليق تطبيق المعيار الدولي رقم (٣٩) يتعارض مع مبدأ الشفافية والإفصاح الواجب توفيره في البيانات المحاسبية المنشورة	١,٧٧ عالية	١,٥٧ عالية جدا	١,٨٨ عالية	١,٧٣ عالية جدا
١١	منهج القيمة العادلة في القياس لم يكن سببا وراء الأزمة المالية العالمية وإنما مسبب هذه	١,٩٣ عالية	١,٧٣ عالية جدا	١,٩٤ عالية	١,٨٧ عالية

**العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**

				الأزمة كان سوء استخدام هذا المنهج من قبل مجالس إدارة فاسدة في الشركات المتعثرة	
١٢	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على جعل البيانات المالية المنشورة قابلة للمقارنة	١,٨٧ عالية	٢,٠٦ عالية	١,٩٤ عالية	١,٩٣ عالية
١٣	إن إلغاء معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة سوف يؤدي للتشكيك بمصداقية البيانات المالية المنشورة.	٢,١٤ عالية	١,٩٦ عالية	١,٨٨ عالية	٢,٠٦ عالية
	المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة	١,٩٥ عالية	٢,٠٤ عالية	٢ عالية	١,٩٨ عالية

**اختبار الفرضيات**

**الفرضية الأساسية الأولى :**

" لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية "

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الثلاث التالية وبمتوسط حسابي مفترض يساوي ٣، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى على مقياس Likert الخماسي :

الفرضية الفرعية الأولى :

**الفرضية الفرعية الأولى:**

لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

**جدول رقم (٥-١)**

نتائج اختبار (T) لفئة مدققي الحسابات والمتوسط الحسابي والاحتراف المعياري

**One-sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدققين	110	1.9503	0.72662	0.06929

**One-sample Statistics**

	t	df	sig	Mean Differences'	95% Confidence interval of the difference	
					Lower	Upper
مدققين	-15.15	109	0	-1.0497	-1.187	-0.9123

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم ( ٥-١) أن قيمة  $t = 15,150$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى يساوي أو أقل من  $0,05$ ، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة : لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات ، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر مدققي الحسابات.

### الفرضية الفرعية الثانية :

لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين.

جدول رقم (٥-٢)

نتائج اختبار (T) لفئة المستثمرين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المدراء	51	2.0437	0.53808	0.07535

  

One-sample Statistics						
	t	df	sig	Mean Differences	95% Confidence interval of the difference	
					Lower	Upper
المدراء	-12.692	50	0	-0.9563	-1.1076	-0.8049

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم ( ٥-٢) أن قيمة  $t = 12,692$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى يساوي أو أقل من  $0,05$ ، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة : لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين ، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر المدراء الماليين.

### الفرضية الفرعية الثالثة :

لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين.



نتائج اختبار (T) لفئة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الوسطاء	17	2.000	0.7333	0.17785

  

One-sample Statistics					
	t	df	sig	Mean Differences	95% Confidence interval of the difference
					Lower Upper
الوسطاء	-5.623	16	0.000	-1.000	-1.377 -0.623

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣-٥) أن قيمة  $t = -5.623$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى يساوي أو أقل من ٠,٠٥، ومن ثم نرفض الفرضية القائلة: لقد كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين، أي أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية من وجهة نظر الوسطاء الماليين.

#### الفرضية الأساسية الثانية:

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدراء الماليون، المدققين، والوسطاء الماليون) حول ما إذا كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية

وقد تم استخدام الاختبار ANOVA لاختبار هذه الفرضية.

#### جدول رقم (٤-٥)

تحليل التباين الأحادي؛ فحص فرضية الدراسة

#### ANOVA

VAR00002

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.310	2	.155	.336	.715
Within Groups	80.637	175	.461		
Total	80.947	177			

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٥-٤) بلغت قيمة (Sig.P) ٠,٧١٥، وهي أكبر من (٠,٠٥)، كما بلغت قيمة F ٠,٣٣٦، وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من ٠,٠٥، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على أنه لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدراء الماليون، المدققين، والوسطاء الماليون) حول ما إذا كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية

### الفرضية الأساسية الثالثة:

"يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة "

يوضح الجدول رقم (٦) آراء عينة الدراسة فيما إذا يجب النكوص عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (٦)

الوسطاء الماليون		المدراء الماليون		المدققون		السؤال
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	
١٢	٥	٤٩	٢	١٠١	٩	هل تؤيد تعليق العمل بمنهج القيمة العادلة المقرر بموجب المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي
١٤	٣	٤٦	٥	٩٩	١١	هل أن تعليق العمل بهذا المنهج سيزيد أو يحقق موثوقية البيانات المحاسبية المنشورة
١٤	٣	٤٦	٥	١٠٢	٨	لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية يتوجب إلغاء، أو على الأقل التعليق المؤقت لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)
١٣	٤	٤٧	٤	١٠١	٩	الوسط العام لجميع الأسئلة
٧٦%	٢٤%	٩٢%	٨%	٩٢%	٨%	النسبة المئوية

يشير الجدول السابق أن ما نسبته ٩٢% من المدققين لا يؤيدون النكوص عن استخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية، ويوافقهم الرأي ٩٢% من المدراء الماليين، و ٧٦% من الوسطاء الماليين، وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة ونصها " يجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة" أي أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بأنه يجب الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية.

"لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدراء الماليين، المدققين، والوسطاء الماليين) حول ما إذا يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة".

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (٦) يتضح وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة تجاه هذه المسألة. إذ مع أن الفئات اتفقت إلى حد ما حول عدم مسؤولية استخدام منهج القيمة العادلة عن حدوث الأزمة المالية العالمية وبأنه يجب عدم النكوص عن استخدامها كمنهج للقياس، إلا أن نسبة موافقة الوسطاء الماليين وهي ٧٦% بعيدة إلى حد ما عن نسب موافقة الفئتين الآخرين وهي ٩٢% و ٩٢% على التوالي، وهذا ما يوجب رفض الفرضية الرابعة وبالتالي استنتاج وجود عدم اتساق بين آراء الفئات المشمولة بالدراسة حول الاستمرار في استخدام منهج القيمة العادلة في قياس الأصول المالية.

ويمكن تعليل الخلاف بين وجهة نظر الوسطاء الماليين ووجهة نظر كل من الفئتين الآخرين (المدققين والمدراء الماليين) على أساس أن الوسطاء الماليين هم الفئة الأكثر صلة بالهبوط الحاد الذي حدث في أسعار الأسهم في البورصة، كما أن شركات الوساطة كانت الأكثر تضرراً من غيرها من الشركات الأخرى بسبب أثار الأزمة المالية.

#### ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	نص الفرضية	النتيجة النهائية
الأساسية الأولى	كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية	رفض الفرضية
الأساسية الثانية	لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدراء الماليين، المدققين، والوسطاء الماليين) حول ما إذا كان استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية	قبول الفرضية
الأساسية الثالثة	يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة	رفض الفرضية
الأساسية الرابعة	لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة (المدراء الماليين، المدققين، والوسطاء الماليين) حول ما إذا يتوجب النكوص عن استخدام هذا المنهج عن القياس كعلاج لآثار تلك الأزمة	رفض الفرضية

تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث والتابعة للفرضية الأساسية الأولى والثانية بخصوص اثر معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة على معالجة الأزمة المالية العالمية إلى ما يلي :

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

١. إن رفض الفرضية الأساسية الأولى بخصوص هذه القاعدة من قبل الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة يعني وجود إجماع بينها على أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول المالية لم يكن هو السبب الرئيس لحدوث الأزمة المالية العالمية.
٢. كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها إلى أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول (غالبا) لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية.
٣. إن قبول الفرضية الأساسية الثانية في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم حيال "أن استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيم الأصول لم يكن هو سبب حدوث الأزمة المالية العالمية".
٤. يشير رفض الفرضية الأساسية الثالثة بأنه لا يجب النكوص عن استخدام منهج القيمة العادلة كعلاج لآثار الأزمة المالية العالمية
٥. رغم انه تم رفض الفرضية الأساسية الرابعة إلا أن هناك اتفاقا كليا بين الفئتين الأولى والثانية من عينة الدراسة ولكن بشكل غير متسق تماما مع رأي عينة الوسطاء الماليين حول هذه المسألة.

### أولاً: النتائج:

بعد أن انتهت الدراسة بحمد الله وفضله، وبناء على جميع ما جاء فيها من جانب نظري وآخر عملي فقد تم التوصل للنتائج التالية:

١. تعد هذه الأزمة المالية العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جداً من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة عالمية فريدة حيث أنها حدثت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن جهة أخرى فإن حجم تأثيرها على العالم لم يسبق أن شهد العالم مثيلاً له، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها إلى أقصاها.

٢. لقد أثرت هذه الأزمة على جميع قطاعات الأعمال والسبب يعود إلى أن قطاع البنوك الذي تأثر بشكل جوهري بها يعد قطاع السوق النقدي، وهو من حيث طبيعته السوق الوسيط بين جميع الأسواق وقد يشكل في كثير من الأحيان المحرك الرئيسي للاقتصاد، وبالتالي فإن اختلال سياسة الائتمان المنفذة من خلاله سيكون لها وقع كبير ومباشر على جميع الأسواق وجميع القطاعات.

٣. هناك تخطيط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحليين الماليين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق بالسبب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيداً وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.

٤. إن اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بتسبب إحداث الأزمة ما هو سوى اتهام باطل نتج عن التخطيط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده.

٥. يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد لمعايير المحاسبة بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي لم تكن معايير المحاسبة سوى الجهة المشخصة للضعف.

٦. يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتاً سوف يفاقم من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي عنصر الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيجعله يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل أكبر وخطر مما هي عليه الآن.

### العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

٧. تشير النتائج وبالأستناد على رأي الخبراء من جهة والإجراءات التي قامت بها مجالس معايير المحاسبة بأنه ستساهم مجالس معايير المحاسبة بشكل أو بآخر في حل هذه الأزمة مستقبلا وخصوصا أنها شكلت لجنة عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليلا استرشاديا لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

٨. قد يكون السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة ومن وجهة نظر الباحثين هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن اغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة. والحقيقة التي لا يمكن إغفالها وهو التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون توفير الرقابات المالية الفاعلة والكفؤة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.

### **ثانيا: التوصيات:**

بعد دراسة نتائج الدراسة وفحص فرضياتها والتمعن بآراء الخبراء يود الباحثون ولتجنب الأردن بشكل خاص من تداعيات هذه الأزمة التوصية بما يلي:

١. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، وإطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم.

٢. الثناء على السياسة الرقابية والكفؤة للبنك المركزي الأردني وعلى سياسة البنوك الأردنية وإيجاد الآليات المناسبة لتفعيل استثماراتها في داخل الأردن، حيث دلت الحقائق على أن عدم تأثر البنوك الأردنية بهذه الأزمة بشكل عميق يعود لعدم استثمارها في الأوراق المالية في الأسواق العالمية وبالأخص في الأسواق المالية الأمريكية.

٣. محاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجعة.

٤. أن تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين.

٥. التركيز على دعم وتوسيع قطاع التعليم والقطاع الصحي وجميع القطاعات الخدمائية لخلق فرص وظائف تحوطا لحدوث أي خلل في القطاعات الأخرى واستغنائها عن القوة العاملة الحالية.

٦. العمل على إنشاء منتديات اقتصادية محلية متخصصة بما فيها منتديات محاسبية ورفدها بالكوادر الأردنية المؤهلة لدراسة الآثار المستقبلية لهذه الأزمة على الأردن ومن ثم وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة تلك الآثار.

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

١. أبو غزالة، طلال، ٢٠٠٩ "ورشة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على المنطقة" ندوة نظمها المركز الثقافي الملكي وملتقى طلال أبو غزالة، مارس (آذار) ٢٠٠٩، عمان، الأردن.
٢. الأعرج، عدنان، ٢٠٠٨ " الأزمة المالية العالمية"، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٩-١٠-٢٠٠٨، عمان-الأردن
٣. مطر، محمد، ٢٠٠٨ " الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الأردن"، ندوة تحت عنوان الأزمة العالمية وتأثيرها على الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، ٢٩-١٠-٢٠٠٨، عمان-الأردن.
٤. مطر، محمد، ٢٠٠٨ " المنطقة العربية وتداعيات الأزمة المالية العالمية"، ندوة نظمها ملتقى طلال أبو غزالة للأعمال والجامعة الألمانية الأردنية، (٢٤-١١-٢٠٠٨)، عمان، الأردن.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. **Accounting and the banking crisis** (2008), Memorandum Submitted by SIR DAVID TWEEDIE, Chairman, INTERN International Accounting Standard Board, House of Commons Treasury Committee "**BANKING CRISIS INQUIRY**" November 2008. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
2. Herz, Bob (2002), **Meeting the Challenges of Financial Reporting in an Era of Change**, Financial Executives International Current Financial Reporting Issues Conference, New York Hilton Hotel, November 4, 2002. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
3. Herz, Bob (2008), **Lessons Learned, Relearned, and Relearned Again from the Credit Crisis—Accounting and Beyond**, Financial Accounting Standard Board, September 2008, USA. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
4. Maizel, Samuel (2009), "**The financial crisis facing America's hospital industry**" American Bankruptcy Institute Journal, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 16.
5. **Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active** (2008), **Draft document**, IASB Expert Advisory panel, International Accounting Standard Board, 16 September 2008, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))



6. **Measuring and disclosing the fair value of financial instruments in markets that are no longer active** (2008), **educational guidance**, IASB Expert Advisory panel, International Accounting Standard Board, October 2008, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
7. Naim Moises (2009), " **An Intellectual Bailout**" Foreign Policy, Jan/Feb 2009.
8. Reclassification of Financial Assets (2008), **Amendments to IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement and IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures**, International Accounting Standard Board, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
9. Shaked, Israel, (2009) "Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms", American Bankruptcy Institute Journal, Dec 2008/Jan 2009, 27, 10, Academic Research Library, page 42.
10. **Strengthening transparency and accountability** (2008), A comprehensive overview of measures undertaken by the IASC Foundation and the IASB responding to the conclusions reached by the G20 at their summit in Washington DC, USA, 15 November 2008. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
11. The **credit crisis Project** (2008), *Agenda Paper 1*, INFORMATION FOR OBSERVERS, International Accounting Standard Board, SAC Meeting: June 2008, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org)).
12. **Trustees letter addressed to USA president** (2008), **Accounting standards and the credit crises**, International Accounting Standard Board, November 2008, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))
13. **Using judgment to measure the fair value of financial instruments when markets are no longer active (2008)**, IASB Staff Summary, International Accounting Standard Board, London. on line available: ([www.iasb.org](http://www.iasb.org))